

أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: الدور الوسيط لحجم المصرف

الدكتورة لانا زاهر *

(تاريخ الإيداع ٢٠٢٦/٢/١ - تاريخ النشر ٢٠٢٦/٤/٨)

□ ملخص □

هدفت الدراسة إلى اختبار الدور الوسيط لحجم المصرف في علاقة أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم تجميع البيانات السنوية لأحد عشر مصرفاً تجارياً خاصاً وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠٢٤. وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من التقارير المالية للمصارف المدروسة.

تم قياس المتغير المستقل المتمثل بالمخاطر التشغيلية باستخدام نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول، في حين تم قياس المتغير التابع المتمثل بالأداء المالي من خلال معدل العائد على حقوق الملكية، أما المتغير الوسيط المتمثل بحجم المصرف تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. وبغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وفقاً لطريقة بارون وكيني (Baron and Kenny 1986)، وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في عملية تحليل البيانات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المخاطر التشغيلية تؤثر تأثيراً سلبياً مباشراً في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما أن المخاطر التشغيلية تؤثر سلبياً في حجم المصرف الذي بدوره يؤثر إيجاباً في الأداء المالي. كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن حجم المصرف يلعب دور المتغير الوسيط في علاقة أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف التجارية المدروسة.

الكلمات المفتاحية: المخاطر التشغيلية - الأداء المالي - حجم المصرف - المصارف التجارية السورية - الانحدار المتعدد.

* مدرس - قسم التمويل والمصارف، كلية الأعمال والإدارة، جامعة القلمون الخاصة، دير عطية، سورية.

البريد الإلكتروني: lanazaher@yahoo.com

The Impact of Operational Risks on the Financial Performance of Commercial Banks Listed on the Damascus Securities Exchange: The Mediating Role of Bank Size

Dr. Lana Zaher*

(Received 1/2/2026. Accepted 8/4/2026)

□ABSTRACT □

The study aimed to examine the mediating role of bank size in the relationship between operational risk and the financial performance of commercial banks listed on the Damascus Securities Exchange. To achieve this objective, annual data from eleven private commercial banks were collected for the period between 2013 and 2024. The data were primarily gathered from the financial reports of the studied banks.

The independent variable, operational risk, was measured using the ratio of operating expenses to total assets. The dependent variable, financial performance, was measured using the return on equity. The mediating variable, bank size, was measured using the natural logarithm of total assets. To analyze the study data, multiple regression was used to test the study hypotheses according to the method of Kenny and Baron (1986). The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was used in the data analysis process.

The study results showed that operational risks have a direct negative impact on the financial performance of commercial banks listed on the Damascus Securities Exchange. Operational risks also negatively affect bank size, which in turn positively impacts financial performance. Furthermore, the results indicated that bank size plays a mediating role in the relationship between the impact of operational risks on the financial performance of the studied commercial banks.

Keywords: Operational Risk- Financial Performance- Bank Size- Syria commercial banks- multiple regression.

* Instructor- Department of Finance and Banking, Faculty of Business and Management, University of Kalamoon, Syria.

E-Mail: lanazaher@yahoo.com

مقدمة:

يواجه القطاع المصرفي في مختلف الاقتصادات تحديات متزايدة في بيئة أعمال تتسم بالتعقيد والترابط، حيث تشكل المخاطر التشغيلية الناشئة عن عملياته اليومية أحد أبرز التحديات التي تهدد كفاءته واستقراره. وتنشأ هذه المخاطر من مصادر متعددة كالأخطاء البشرية، أو فشل الأنظمة والتقنيات، أو الاحتيال، أو القصور في العمليات الداخلية. وإذا لم يتم إدارتها بفعالية، فإن آثارها لا تقتصر على الخسائر المالية المباشرة فحسب، بل قد تمتد لتؤثر سلباً على سمعة المصرف وتضعف ثقة المتعاملين، مما يجعل بناء أنظمة متكاملة لإدارتها أمراً لا غنى عنه لضمان الاستمرارية (حماد، ٢٠٠٣، ٢٢).

وفي مواجهة هذه المخاطر، يبرز الأداء المالي كمؤشر يجسد نتائج إدارة هذه المخاطر. فهو لا يقتصر على قياس الربحية المحققة، بل ويتأثر بشكل مباشر بكفاءة إدارة المخاطر التشغيلية؛ حيث تنعكس كفاءة إدارة الموارد، وقدرة المصرف على النمو، وسيولته، بشكل مباشر في نجاح سياسات إدارة هذه المخاطر أو فشلها. لذا فإن تحسين الأداء المالي لا ينفصل عن فاعلية سياسة إدارة المخاطر التشغيلية، حيث تشكل هذه السياسة حاجزاً وقائياً يحول دون تحول تلك الصدمات إلى تهديد جوهري للربحية والاستقرار المالي (الخطيب، ٢٠١٠، ٤٥).

كما يعد حجم المصرف عاملاً وسيطاً مؤثراً في طبيعة العلاقة بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي. إذ أن خصائص الحجم المختلف تحدد طبيعة التحديات والفرص؛ فالمصارف الكبيرة قد تتمتع بوفورات الحجم وقدرة أكبر على استيعاب الصدمات، ولكنها في المقابل تكون أكثر تعرضاً لمخاطر تشغيلية معقدة بسبب انتشار عملياتها وتعقيد أنظمتها. بينما تواجه المصارف الصغيرة تحديات مختلفة في نطاق إمكانياتها المحدودة. وهذا التفاعل المتباين يؤكد الدور الوسيط المحتمل لحجم المصرف، مما يجعله متغيراً حاسماً في فهم الديناميكية الكاملة لتأثير المخاطر على الأداء المالي (Velnampy, 2010, 89).

لذلك يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واختبار الدور الوسيط المحتمل لحجم المصرف في هذه العلاقة، سعياً لتقديم إطار تحليلي مبني على بيانات واقعية يساهم في تعزيز استقرار القطاع المصرفي السوري في ظل الظروف الاقتصادية الخاصة التي يمر بها.

مشكلة البحث:

تمثل المخاطر التشغيلية تحدياً مؤثراً على استقرار المصارف التجارية وكفاءة أدائها المالي، ولا سيما في الظروف الاقتصادية غير المستقرة، ويُعد الوضع السوري بيئةً نموذجية لدراسة هذا التأثير. غير أن العلاقة بين المتغيرين ليست بالضرورة مباشرة أو بسيطة، بل يُحتمل أن تكون معقدة تتوسطها عوامل تنظيمية وتنافسية، يأتي في مقدمتها حجم المصرف كمتغير قد يلعب دوراً محورياً كوسيط في هذه العلاقة، وبناءً على ما تقدم تتمثل مشكلة البحث في السؤالين الرئيسيين الآتيين:

- ١- ما أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- ٢- هل يلعب حجم المصرف دوراً وسيطاً في العلاقة بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث بالفائدة التي يمكن أن يقدمها على الصعيدين العلمي والعملي. فمن الناحية العلمية، يسهم البحث في إثراء المعرفة من خلال اختبار نموذج وساطة لحجم المصرف في السياق السوري، مما يسد فجوة بحثية واضحة في الدراسات المحلية التي لم تتناول هذا التفاعل الثلاثي بشكل معمق. أما عملياً، فيقدم البحث إطاراً عملياً للمصارف التجارية الخاصة في سورية يوضح كيفية تأثير المخاطر التشغيلية على أدائها المالي والدور المحتمل للحجم في هذه المعادلة، مما يمكن إدارتها العليا من تقييم سياسات إدارة المخاطر واتخاذ قرارات أكثر دقة، إلى جانب مساعدة الجهات الرقابية في تطوير أطر تنظيمية أكثر مراعاة لخصوصية هذه المصارف.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتحليل الدور الوسيط لحجم المصرف في هذه العلاقة، ويتفرع عنه الأهداف الفرعية الآتية:

- قياس الأثر المباشر للمخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- تحليل تأثير المخاطر التشغيلية على حجم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- اختبار حجم المصرف كمتغير وسيط في العلاقة بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

فرضيات البحث:

انطلاقاً من كون فرضيات البحث تمثل إجابات محتملة مؤقتة على اسئلة مشكلة البحث، يمكننا صياغة فرضيتين أساسيتين:

الفرضية الأساسية الأولى: لا يوجد أثر معنوي للمخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الأساسية الثانية: يوجد دور وسيط ذو دلالة معنوية لحجم المصرف في العلاقة بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن هذه الفرضية نشق الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر دلالة معنوية للمخاطر التشغيلية في حجم المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر دلالة معنوية لحجم المصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

منهج البحث وأدواته:

لتحقيق أهداف البحث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والنظريات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية والأداء المالي وحجم المصرف، لتأطير البحث نظرياً وتحديد المفاهيم

والمغيرات. وعلى الصعيد التطبيقي، استخدمت منهجية كمية تعتمد على تحليل الانحدار المتعدد وفق نموذج بارون وكيني (Baron & Kenny, 1986) لاختبار أثر الوساطة، والذي يقوم على تقدير ثلاث علاقات متتالية: الأولى أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي، والثانية أثر المخاطر التشغيلية في حجم المصرف، والثالثة أثرهما معاً في الأداء المالي. وتم جمع البيانات السنوية من التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد تم التركيز على المخاطر التشغيلية كمغير مستقل وحيد دون إدراج متغيرات رقابية إضافية؛ وذلك لأن اختبار دور الوساطة يتطلب عزلاً دقيقاً للمغير المستقل الرئيسي لتتبع مساره السببي، حيث أوضح بارون وكيني (Baron & Kenny, 1986, 1176) أن منهجية الوساطة تقتضي اختبار العلاقات المتتالية دون تداخل من متغيرات أخرى قد تؤدي إلى التباس في تفسير المسارات السببية. كما يؤكد ماكينون (MacKinnon, 2008, 45) أن نموذج الوسيط الواحد يُعد الأساس في تحليل الوساطة، وأن إضافة متغيرات رقابية كثيرة قد تعقد عملية عزل التأثير الوسيط الخالص. وتتفق دراسات حديثة مع هذا التوجه؛ فقد أشار Ma وآخرون (Ma et al., 2025, 398) إلى أن نموذج الوسيط الواحد يظل الأنسب لاختبار الفرضيات السببية الأساسية، كما أكد ليدرمان وآخرون (Ledermann et al., 2025, 10) أن النماذج البسيطة تسمح بفهم أوضح للعلاقات السببية دون تداخل من متغيرات مربكة (confounding variables) قد تحدث التباساً في تقدير التأثير الحقيقي. وتراعي هذه الدراسة خصوصية السياق السوري خلال فترة البحث (٢٠١٣-٢٠٢٤) وتحديات توفر البيانات التفصيلية، مما يجعل النموذج المبسط أكثر ملاءمة، مع الإقرار بإمكانية توسيعه في دراسات مستقبلية بإدراج متغيرات رقابية إضافية لاختبار مدى ثبات النتائج.

متغيرات البحث:

➤ المتغيرات المستقلة: تعبر المتغيرات المستقلة عن المخاطر التشغيلية، وقد تم قياس هذه المخاطر باستخدام النسبة المالية الآتية:

- مخاطر التشغيل (OPR) = المصاريف التشغيلية / إجمالي الأصول

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة حجم المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف (Htay, 2013, 58).

➤ المتغير التابع: تمثل بالأداء المالي للمصارف التجارية، وتم قياسه من خلال نسبة المالية الآتية:

- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية

وقد تم الاعتماد على هذا المؤشر دون غيره لكونه الأكثر تعبيراً عن قدرة المصرف على تحقيق عوائد للمساهمين، والأكثر حساسية للتغيرات في المصاريف التشغيلية التي تمثل جوهر المخاطر التشغيلية في هذه الدراسة (Athanasoglou et al., 2008, 132).

➤ المتغير الوسيط: تمثل بحجم المصرف وتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي

الأصول (S).

مجتمع البحث وعينته:

اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الشامل، حيث شملت عينة البحث جميع المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبالغ عددها أحد عشر مصرفاً وهي (العربي، بيمو السعودي الفرنسي، سورية والمهجر،

الدولي للتجارة والتمويل، الائتمان الأهلي*، شهبانك**، سورية والخليج، الأردن، فرنسبانك، الشرق، قطر الوطني)، ويُعد هذا الأسلوب مناسباً لضمان شمولية التحليل وقابلية تعميم النتائج على مجتمع البحث المستهدف.

حدود البحث:

- **الحدود الزمانية:** تمت الدراسة التطبيقية للفترة الزمنية الممتدة من بداية عام (٢٠١٣) وحتى عام (٢٠٢٤).

- **الحدود المكانية:** تمثلت بالمصارف التقليدية فقط.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة (ضاهر؛ فلاح، ٢٠١٧) بعنوان: **أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات الربعية لعينة مكونة من عشرة مصارف تجارية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٥. وقد تم قياس المتغير التابع المتمثل بالربحية من خلال معدل العائد على الأصول، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر كل من مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل باستخدام نسب الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات، إجمالي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول على التوالي. وبغرض تحليل البيانات استخدمت الدراسة أحد نماذج الـ Panel Data وهو نموذج التأثيرات الثابتة لاختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews7 في عملية تحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري سالب لكل من مخاطر السيولة والائتمان والتشغيل على ربحية المصارف عينة الدراسة.

- دراسة (حميدي، ٢٠٢٣) بعنوان: **أثر ملكية وحجم المصرف على إدارة المخاطر التشغيلية (دراسة مقارنة في عينة من المصارف العراقية والأردنية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١))**. هدفت الدراسة إلى اختبار أثر كل من ملكية المصرف وحجم المصرف على إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف عينة الدراسة، وذلك باستخدام المنهج الكمي والتحليل الإحصائي المعتمد على بيانات القوائم المالية، وتكونت عينة الدراسة من مصرفين عراقيين (التجاري، سومر) ومصرفين أردنيين (الإسكان، البنك العربي)، وتم الحصول على البيانات اللازمة من القوائم والتقارير المالية السنوية المنشورة رسمياً في كل من سوق العراق للأوراق المالية وسوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٢١، وقد تم قياس متغيرات الدراسة على النحو الآتي: الملكية كمتغير نوعي (حكومي/خاص)، وحجم المصرف باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وإدارة المخاطر التشغيلية من خلال نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين ملكية المصرف وإدارة المخاطر

* اسمه السابق بنك عودة حيث تم تعديل الاسم بالقرار رقم ٨٥ لعام ٢٠٢١.
** اسمه السابق بيبيلوس حيث تم تعديل الاسم بالقرار رقم ٢٨١٧ لعام ٢٠٢٤.

التشغيلية في كل من المصارف العراقية والأردنية، مع اختلاف اتجاه العلاقة باختلاف طبيعة الملكية، كما وجدت الدراسة وجود علاقة ارتباط سلبية بين حجم المصرف وإدارة المخاطر التشغيلية في جميع مصارف العينة، مما يعني أن المصارف الأكبر حجماً تميل إلى أن تكون لديها مستويات أقل من المخاطر التشغيلية وذلك بفضل توفر الموارد والقدرات المؤسسية الأكبر لديها.

–دراسة (الشيخ، ٢٠٢٥) بعنوان: قياس أثر المخاطر التشغيلية على عوائد الأسهم (دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية). هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر التشغيل المصرفية باستخدام مؤشر المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول على عوائد الأسهم مقاسة بمؤشر العائد على السهم حيث شملت عينة الدراسة ١١ مصرفاً خاصاً تجارياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011-2023 وبغرض تحليل البيانات استخدمت الدراسة أحد نماذج الـ Panel Data وهو نموذج التأثيرات الثابتة لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews7 في عملية تحليل البيانات. حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة معنوية لمؤشر المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول على العائد على السهم.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

–دراسة (Fadun, Oye, 2014)، بعنوان:

Impacts of Operational Risk Management on Financial Performance: A Case of Commercial Banks in Nigeria

تأثيرات إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي: دراسة حالة للمصارف التجارية في نيجيريا

هدفت إلى تحليل أثر المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للمصارف التجارية النيجيرية، واعتمدت على بيانات ستة مصارف خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧، وتم قياس الأداء المالي بمؤشر العائد على الأصول والمخاطر التشغيلية بنسبة التكلفة إلى الدخل والتي تمثل تكاليف التشغيل إلى صافي دخل الفوائد مضافاً إليه الدخل غير الناتج عن الفوائد، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وتوصلت إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي، حيث بلغ معامل التحديد المعدل ٠.٤٦٥٧، كما أظهرت النتائج أن دمج ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية في الاستراتيجية العامة للمصارف وتطوير أطر وسياسات مناسبة للإبلاغ عن الخسائر التشغيلية بشكل فوري يسهم في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وتعزيز الأداء المالي.

–دراسة (Hakimia et al, 2020)، بعنوان:

On the Relationship between Operational Risk and Tunisian Banks Performance: Does the Interaction between the Other Risks Matter?

حول العلاقة بين المخاطر التشغيلية وأداء المصارف التونسية: هل التفاعل بين المخاطر الأخرى أهمية؟

هدفت إلى تحليل أثر المخاطر التشغيلية على أداء المصارف التجارية التونسية، واعتمدت على البيانات المالية المستخرجة من التقارير السنوية لعينة مكونة من ١٠ مصارف خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٧، وتم قياس المتغيرات على النحو الآتي: قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر العائد على الأصول، وقياس المخاطر التشغيلية باستخدام المؤشر الأساسي وفق منهجية بازل والذي يعتمد على متوسط الدخل الإجمالي السنوي للمصرف خلال السنوات الثلاث الماضية مضروباً في نسبة ثابتة (١٥%)، كما تم قياس مخاطر الائتمان بنسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، وقياس مخاطر أسعار الفائدة (كأحد مكونات مخاطر السوق) بنسبة صافي دخل الفوائد إلى إجمالي الأصول، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

(Panel)، كما تم إجراء اختبارات جذر الوحدة لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، واختبار F لمعنوية النموذج ككل، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة رأس المال اللازم للتحوط من المخاطر التشغيلية يسهم في تحسين أداء المصارف التجارية، كما وجدت أثراً إيجابياً للتفاعل بين المخاطر التشغيلية ومنح القروض (كمؤشر على نشاط الإقراض) مما انعكس إيجاباً على الأداء المالي.

–دراسة (Santika et al,2022)، بعنوان:

Effect of Operational Risk on Financial Performance in Banking Industry IDX

تأثير المخاطر التشغيلية على الأداء المالي في سوق الصناعة المصرفية.

هدفت إلى اختبار تأثير المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للمصارف الإندونيسية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٠، مع التركيز على التغيرات التي أحدثتها جائحة كورونا في أنماط العمليات المصرفية، واعتمدت الدراسة على عينة من المصارف الإندونيسية المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال تلك الفترة، وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وقد تم قياس المتغيرات على النحو الآتي: قياس المخاطر التشغيلية باستخدام مجموعة من المؤشرات شملت متوسط دوران الأصول، وإجمالي مصاريف التشغيل، ومعدل الفائدة خلال سنوات الدراسة، وسعر الصرف، في حين تم قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرين هما معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر التشغيلية بكفاءة في ظل الظروف الاستثنائية والأزمات مثل جائحة كورونا تساهم في تقليل احتمالية تعرض المصارف للإفلاس، كما توفر قدراً أكبر من الاستقرار للقطاع المصرفي ككل.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية باختبارها لدور حجم المصرف كمتغير وسيط في العلاقة بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي، وهو منظور تحليلي لم يطرق بشكل منهجي في الدراسات السورية السابقة. بينما ركزت الدراسات السابقة بالعلاقة الثنائية المباشرة بين المتغيرات، تبحث هذه الدراسة في المسار السببي غير المباشر الذي تمر فيه تأثيرات المخاطر التشغيلية عبر متغير حجم المصرف قبل الوصول إلى الأداء المالي، وقد طبقت الدراسة الحالية على المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠٢٤ التي اتسمت بعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة الظروف التي مرت بها البلاد، مما يقدم فهماً دقيقاً لتفاعل هذه المتغيرات في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية.

الإطار النظري للبحث:

١- المخاطر التشغيلية: المفهوم، والأنواع، والعلاقة بالأداء المالي وحجم المصرف:

١-١- مفهوم المخاطر التشغيلية:

تُعد المخاطر التشغيلية من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية بعد المخاطر الائتمانية مباشرة، وذلك لأنها تلامس جميع جوانب العمل المصرفي تقريباً. وقد ازداد التركيز على هذه المخاطر بشكل ملحوظ منذ تسعينيات القرن الماضي، تزامناً مع تعقّد الأعمال المصرفية وحوادث أزمات مالية عالمية سلطت الضوء على ثغرات الرقابة الداخلية (قندوز، ٢٠٢٠، ١٢٣).

واستجابة لهذه التطورات، قدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية إطاراً تنظيمياً شاملاً عرفت فيه المخاطر التشغيلية بأنها: "مخاطر التعرض لخسائر غير متوقعة ناتجة عن فشل العمليات الداخلية أو العنصر البشري أو

الأنظمة، أو نتيجة لأحداث خارجية" (Basel Committee, 2017). وقد شمل هذا التعريف المخاطر القانونية، واستثنى المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة، ليركز على الجوانب القابلة للتقييم في العمليات اليومية.

إلى جانب هذا التعريف المعياري، هناك تعريفات أكاديمية أخرى أثرت المفهوم، منها:

- "احتمالية اختلاف المصاريف التشغيلية الفعلية عما هو متوقع، مما يؤدي إلى انخفاض في صافي الدخل أو قيمة المصرف" (الشمري، ٢٠١٧، ٧٩).

- "الانحراف بين الربح المرتبط بإنتاج خدمة والتوقعات المخطط لها من قبل إدارة المصرف" (Okeke et al., 2018, 109).

انطلاقاً مما سبق، يمكن تعريف المخاطر التشغيلية بأنها احتمالية تعرض المصرف لخسائر أو تراجع في أرباحه نتيجة عوامل مثل الأخطاء البشرية، الإخفاقات التقنية، أو الحوادث الداخلية والخارجية، والتي تؤدي مجتمعة إلى فجوة بين الأداء المحقق والأداء المستهدف.

٢-١- أنواع المخاطر التشغيلية:

تتنوع الأحداث المسببة للمخاطر التشغيلية في القطاع المصرفي، ويمكن تصنيفها وفقاً لمصدرها إلى مخاطر داخلية تتبع من المؤسسة نفسها، ومخاطر خارجية مصدرها المحيط الذي تعمل فيه. ومن أبرز هذه الأنواع:

أ. مخاطر الاحتيال والسلوك غير السليم: وتنقسم إلى (Falih et al, 2022, 6495-6496)

- الاحتيال الداخلي: كاختلاس الأصول أو تزوير المستندات من قبل موظف داخل المؤسسة.

- الاحتيال الخارجي: كعمليات النصب أو التزوير التي يقوم بها أطراف خارجيون ضد المصرف.

- تزوير وسائل الدفع: ويشمل بشكل خاص تزوير بطاقات الائتمان أو الشيكات لسحب أموال غير مشروعة.

ب. مخاطر الممارسات التشغيلية وإدارة العلاقات: وتشمل (Chegri et al , 2022, 783)

- الممارسات الخاطئة تجاه العملاء: مثل الإخلال بواجب الإفصاح عن مخاطر منتج مالي، أو منح ائتمان دون التحقق من الجدارة الائتمانية الكافية.

- مشاكل الموردين والأطراف الخارجية: كالاخلافات التجارية أو فشل طرف خارجي متعاقد معه في تنفيذ خدمة حيوية للمصرف.

- القصور في تنفيذ العمليات: ويشمل الأخطاء البشرية في إدخال المعاملات، أو فشل في المصادقة أو التفويض.

ج. مخاطر الأعمال والتقنية: وتتمثل في (سعد؛ إبراهيم، ٢٠٢١، ٢١٦)

- تعطل الأنظمة والتقنية: ويحدث بسبب أعطال البنية التحتية التقنية، أو هجمات الفيروسات والاختراق الإلكتروني، أو أخطاء في برمجيات التشغيل الأساسية.

- تعطل الأعمال: الناجم عن فشل في عمليات الدعم أو اضطرابات تمنع استمرارية تقديم الخدمات المصرفية.

د. مخاطر الأحداث الخارجية: وتضم (مقاوم؛ وبوخشية، ٢٠٢٠، ١٥٥)

- الكوارث الطبيعية والأحداث الخارجية: مثل الأضرار المادية للأصول بسبب الحرائق أو الفيضانات أو الاضطرابات الأمنية.

- مخاطر قانونية: تنشأ عن الدعاوى القضائية أو دفع غرامات بسبب مخالفة القوانين واللوائح (كقوانين العمل أو مكافحة غسل الأموال).

٣-١-٣- علاقة المخاطر التشغيلية بحجم المصرف وأدائه المالي:

تتفاعل المخاطر التشغيلية مع حجم المصرف وأدائه المالي في إطار علاقة معقدة ومزدوجة الاتجاه. فمن ناحية، يُعد حجم المصرف عاملاً حاسماً في تحديد مستوى تعرضه للمخاطر التشغيلية؛ إذ تؤدي زيادة حجم الأعمال وتوسع الشبكة المصرفية إلى ارتفاع درجة التعقيد التشغيلي، مما يضاعف احتمالية وقوع أخطاء بشرية أو تقنية (Muriithi & Waweru, 2017, 42). كما أن المصارف الكبرى غالباً ما تعتمد على أنظمة تقنية متطورة وعمليات إسناد خارجي، مما يوسع نطاق المخاطر المحتملة (Ofori et al., 2025, 75). ومن ناحية أخرى، تؤثر المخاطر التشغيلية بشكل مباشر في الأداء المالي للمصرف، حيث تترجم هذه المخاطر عادة إلى خسائر مالية فورية تزيد من النفقات التشغيلية وتقلص الأرباح، كما أن أي انقطاع في العمليات قد يهدد سمعة المصرف ويعوق تحقيق أهدافه الربحية (أحمد، ٢٠١٨، ٢٧٥). ويختلف تأثير المخاطر التشغيلية باختلاف حجم المصرف؛ إذ تمتلك المصارف الكبيرة قدرة أكبر على استيعاب الصدمات التشغيلية بفضل مواردها الضخمة وتنوع أنشطتها، بينما تكون المصارف الصغيرة أكثر هشاشة أمام أي خلل تشغيلي (الكش، ٢٠٢٥، ٩٥).

وفي ضوء ذلك، تصبح إدارة المخاطر التشغيلية أداة استراتيجية لتحقيق التوازن بين الربحية والسلامة التشغيلية، حيث يسعى المصرف إلى تحسين أدائه المالي من خلال تبني استراتيجية استباقية لإدارة المخاطر تراعي خصوصية حجمه وظروف تشغيله (Marcinkowska, 2001, 14). وتتجلى فعالية هذه الاستراتيجية في قدرة المصرف على تحقيق عائد معدل حسب المخاطرة يعكس كفاءته في تحويل تحديات المخاطر التشغيلية إلى فرص للنمو المستدام (الكش، ٢٠٢٥، ٩٦).

2- ماهية الأداء المالي ومؤشرات قياسه:

٢-١-٢- تعريف الأداء المالي:

تعددت التعريفات الواردة حول الأداء المالي بسبب الاختلاف في المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه من طرف المدراء والمؤسسات، فمن وجهة نظر بعض الباحثين عُرف الأداء المالي بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسييد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة (ساسي وقريشي، ٢٠٠٦، ٤٠). وفي تعريف آخر فإن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية باستخدام الوسائل المالية المتاحة بفعالية (الخطيب، ٢٠١٠، ٤٥).

كما تم تعريف الأداء المالي بأنه عبارة عن الأهداف والخطط والسياسات المالية التي تساهم في نمو واستقرار المؤسسة المالية وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية، لتحقيق الزيادة في معدلات الأرباح وتغطية المصروفات وزيادة القدرة على تحمل أو تخفيض المخاطر المالية المرتبطة بأنشطة ووظائف المؤسسة المالية (دادن وكماسي، ٢٠٠٥، ٤٧٨).

٢ - ٢ - مؤشرات في قياس الأداء المالي:

تعد المؤشرات المالية من أفضل الأساليب المستعملة في قياس الأداء المالي، سواء من خلال المقارنة مع المؤسسات المنافسة أو عبر مقارنة الأداء في فترات زمنية مختلفة (قريشي، ٢٠٠٤، ٩٠). ويتسع نطاق هذه المؤشرات ليشمل جوانب متعددة من الأداء المصرفي؛ فهناك مؤشرات الربحية (مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول)، ومؤشرات السيولة (كنسبة السيولة السريعة)، ومؤشرات مخاطر الائتمان (كنسبة

القروض غير العاملة)، ومؤشرات مخاطر السوق (كصافي دخل الفوائد إلى الأصول). إلا أن هذه الدراسة تركز على مؤشرات الربحية بشكل أساسي، وتحديدًا معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وذلك لكونه المؤشر الأكثر تعبيراً عن العائد النهائي للمساهمين، والأكثر حساسية للتغيرات في المصاريف التشغيلية التي تمثل جوهر المخاطر التشغيلية، فضلاً عن كونه مقياساً شاملاً يعكس كفاءة الإدارة في استغلال الأموال المستثمرة (Bragg, 2007, 281). وفيما يلي عرض لأبرز مؤشرات الربحية:

➤ معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يقيس كفاءة الإدارة في استغلال أموال المساهمين وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، ويعكس أداء الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية معاً، حيث يدل ارتفاعه على أداء مالي جيد (Bragg, 2007, 280). ويحسب كالتالي:

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق المساهمين

➤ معدل العائد على الأصول (ROA):

يقيس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة بغض النظر عن طريقة تمويلها، ويعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمصرف (الخليلة، ٢٠٠٧، ٤٥). ويحسب كالتالي:

معدل العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول

➤ نسبة الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية EM):

تعكس عدد مرات تغطية الأصول لحقوق الملكية، وتعطي صورة غير مباشرة عن هيكل تمويل المصرف ودرجة اعتماده على الدين (علي، ٢٠٠٩، ٢٣٨). وتحسب كالتالي:

نسبة الرفع المالي (EM) = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

➤ معدل العائد على الاستثمار (ROI):

يقيس مدى ربحية الأموال المستثمرة في المصرف، إلا أن تأثيره بالهيكل المالي يحد من قيمته كمؤشر مستقل لكفاءة إدارة الأصول (هندي، ٢٠٠٠، ٧١). ويحسب كالتالي:

معدل العائد على الاستثمار (ROI) = صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي رأس المال المستثمر

٣- حجم المصرف والعوامل المساعدة في نموه:

قصد بحجم المصرف تصنيفه وفقاً لمقاييس كمية إلى مصارف كبيرة وأخرى صغيرة. ويتحدد هذا الحجم عادةً باستخدام عدة مؤشرات، أبرزها إجمالي الأصول لدوره المباشر في قياس نطاق العمليات والموارد. كما تشمل المقاييس الأخرى القيمة السوقية، القيمة الدفترية، إجمالي الإيرادات، وعدد العاملين (شقيري؛ نوري، ٢٠٠٩، ٧٥).

ويرتبط حجم المصرف ارتباطاً مباشراً باستراتيجيته ونموه. فالمديرون قد يسعون أحياناً إلى تعظيم حجم المصرف من خلال الاستثمار في أصول جديدة بدلاً من توزيع الأرباح على المساهمين، مما قد يؤثر في الأداء المالي على المدى القصير والطويل (Aditya, 2020, 71).

أما عوامل نمو حجم المصرف فتشمل (Wicaksono, 2017, 389):

- التنوع والتوسع الجغرافي: حيث يساعد تقديم خدمات جديدة والتوسع عبر الحدود في جذب عملاء جدد وزيادة حصة السوق.

- وفورات الحجم: إذ تمكن المصرف الكبير من تخفيض متوسط التكلفة لكل معاملة، خاصة مع الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات.

- خصائص القطاع المصرفي: حيث يختلف نمو المصارف عن غيره من المؤسسات بسبب طبيعة نفقاته، مثل تكاليف إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي.

٤- المتغير الوسيط ودوره في العلاقة بين المتغيرات:

يُعرف المتغير الوسيط بأنه المتغير الذي يفسر الآلية أو العملية الكامنة وراء العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع. فهو يمثل "الآلية التوليدية التي من خلالها يؤثر المتغير المستقل في المتغير التابع" (Baron & Kenny, 1986, 1173). وبعبارة أخرى، لا يقتصر دور المتغير الوسيط على كونه متغيراً ثالثاً في النموذج، بل هو حلقة وصل في سلسلة سببية تنقل تأثير المتغير المستقل إلى المتغير التابع عبر مسار غير مباشر (MacKinnon, 2008, 8).

وتكمن القيمة العلمية لاختبار الوساطة في قدرته على كشف الآليات السببية الكامنة وراء العلاقات الظاهرية بين المتغيرات. فالتأثير الكلي للمتغير المستقل ينقسم إلى تأثير مباشر وآخر غير مباشر يمر عبر المتغير الوسيط، مما يساهم في فهم أعمق للعمليات الاقتصادية والمالية التي تحكم سلوك المصارف التجارية (Hayes, 2009, 414).

الإطار العملي للبحث:

١- الإحصائيات الوصفية:

بعد جمع البيانات من القوائم والتقارير المالية للمصارف التجارية المدروسة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠٢٤، تم تفرغ هذه البيانات بواسطة برنامج Excel على برنامج SPSS وقد استخدم في وصف البيانات مجموعة من الأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري. وفيما يلي وصف لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (١): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة			
	OPR	ROE	S
Mean المتوسط الحسابي	0.028668	0.068617	23.14
Median الوسيط	0.017803	0.055000	22.82
Maximum أكبر قيمة	0.141541	0.512500	25.76
Minimum أصغر قيمة	0.002056	-2.066100	19.57
Std. Dev الانحراف المعياري	0.027391	0.295768	1.68
Observations عدد المشاهدات	١٣٢	١٣٢	١٣٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

• مخاطر التشغيل (OPR):

بلغت قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمخاطر التشغيل نسبة ٢.٨٦٦٨% و ٠.٢٧٣٩١% على التوالي، وبلغت أعلى وأدنى قيمة لمخاطر التشغيل خلال فترة الدراسة نسبة ١٤.١٥٤١% و ٠.٢٠٥٦% على التوالي.

• معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يتراوح معدل العائد على حقوق الملكية بين حدي ٥١.٢٥% كحد أعلى و ٢٠.٦١%- كحد أدنى، كما تشير الأرقام الواردة فيما سبق إلى أن المصارف التجارية تكسب في المتوسط ٦.٨٦% من الاستثمار في حقوق المساهمين. كما يبين الجدول أن قيمة الانحراف المعياري عن المتوسط بلغت ٢٩.٥٧% مما يعني وجود تفاوت بين قيم معدل العائد على حقوق الملكية التي تكسبها المصارف التجارية الخاصة على مدى سنوات الدراسة.

• حجم المصرف:

بلغ الوسط الحسابي للوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول ٢٣.١٤، وانحراف معياري قدره ١.٦٨، وأعلى قيمة ٢٥.٧٦ وأدنى قيمة ١٩.٥٧؛ الأمر الذي يشير إلى أن قيمة الأصول مرتفعة ومتقاربة في المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

٢- تحليل الارتباط:

يبين الجدول رقم (٢) أن نسبة المخاطر التشغيلية (OPR) ترتبط بعلاقة عكسية متوسطة مع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وذلك بمقدار ٦٥% وهي دالة معنوياً، وترتبط بعلاقة عكسية قوية مع حجم المصرف (S) وذلك بمقدار ٧٨% وهي دالة معنوياً، بينما يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بعلاقة طردية قوية مع حجم المصرف (S) وذلك بمقدار ٨٧% وهو دال معنوياً.

الجدول رقم (٢): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة			
	OPR	ROE	S
OPR	1.000000	-0.653725**	-0.784390**
Sig.		0.000	0.000
ROE	-0.653725**	1.000000	٠.٨٦٩١٤٢**
Sig.	0.000		0.000
S	-0.784390**	0.869143**	١.٠٠٠٠٠٠
Sig.	0.000	0.000	

** تمثل القيمة الإحصائية لـ t.Statistics وتعني أن قيمة المعلمة معنوية عند المستوى ١%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

٣- التحليل الإحصائي واختبار فرضيات:

انطلاقاً من مشكله البحث وهدفه المتمثل باختبار أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي والدور الوسيط المحتمل لحجم المصرف في هذه العلاقة، فإن استخدام الانحدار المتعدد يعد ملائماً لتحقيق هذا الهدف وذلك باعتباره يُمكننا من الوصول إلى صافي علاقة أثر المتغير المستقل (المخاطر التشغيلية) في المتغير التابع الأداء المالي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المتغير الوسيط (حجم المصرف)، ولكن لاستخدام الانحدار المتعدد شروط أهمها:

- التوزيع الطبيعي للبيانات (Normal Distribution): يمكن التحقق من التوزيع الطبيعي

لبيانات البحث، من خلال اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov، والمدونة نتائجها في الجدول (٣)، حيث تظهر البيانات المدروسة جميعها موزعة بشكل طبيعي، وذلك باعتبار مستوى معنوية Z Kolmogorov-Smirnov أكبر من ٠.٠٠٥.

الجدول رقم (3): One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		ORP	ROE	S
N		132	132	132
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	0.028668	0.068617	23.14
	Std. Deviation	0.027391	0.295768	1.68
Most Extreme Differences	Absolute	.248	.16	.142
	Positive	.248	.16	.108
	Negative	-.175	-.119	-.142
Kolmogorov-Smirnov Z		2.107	1.356	1.208
Asymp. Sig. (2-tailed)		.056	.090	.638

a. Test distribution is Normal. b. Calculated from data.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

- **عدم الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية (Autocorrelation):** يمكن التحقق من توافر هذا الشرط بالاعتماد على مقياس Durbin-Watson، حيث عدم الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية يشترط أن تكون قيمه المقياس أكبر من ١.٦٥ (Durbin, 1950, 410) يبين الجدول (٤) أن قيمة هذا المقياس تساوي ١.٧٧ وهو ما يؤكد عدم الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية.

بعد التحقق من توافر شروط استخدام الانحدار المتعدد، بات بإمكاننا تطبيقه من خلال البرنامج الإحصائي SPSS وذلك لاختبار فرضيات البحث وفقاً لطريقة (Baron and Kenny 1986, 1175) الذي يبين أن اختبار علاقة أثر المتغير المستقل في المتغير التابع من خلال متغير وسيط تتم وفق النماذج الآتية:

- **النموذج الأول:** يختبر هذا النموذج الأثر المباشر للمتغير المستقل ORP في المتغير التابع

ROE حيث كانت نتائج الاختبار وفق هذا النموذج بالشكل الآتي:

الجدول رقم (4): Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	-0.654 ^a	.427	.٣٩٧	.48806958	1.772

a. Predictors: (Constant), ORP. b. Dependent Variable: ROE

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

تشير النتائج المدونة في الجدول أعلاه إلى أن معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغ -٠.٦٥٤، مما يعكس وجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي. أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ ٠.٤٢٧، مما يعني أن المتغير المستقل يفسر حوالي ٤٢.٧% من التغيرات في الأداء المالي. في حين بلغ معامل التحديد المصحح ($Adjusted R^2$) 0.398، وهو أقل من R^2 بشكل طبيعي ومتوقع إحصائياً، حيث يقوم هذا المعامل بتصحيح قيمة R^2 بناءً على عدد المتغيرات المستقلة وحجم العينة، ليكون مقياساً أكثر دقة وتحفظاً للقوة التفسيرية للنموذج (Porter & Gujarati, 2009, 227). وبالتالي، يمكن القول إن ٣٩.٨% من تباين الأداء المالي (ROE) يُعزى إلى تأثير المخاطر التشغيلية وفقاً لهذا المقياس المصحح. كما أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F بلغت ٧.٦٥٩ بمستوى دلالة مرتفع جداً (Sig. = 0.000)، مما يدل على قوة تفسيرية عالية لنموذج الانحدار.

الجدول رقم (٥): ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	9.122	١	1.824	7.659	.000 ^a
	Residual	15.722	١٣٠	.238		
	Total	24.844	١٣١			

a. Predictors: (Constant), ORP. b. Dependent Variable: ROE

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

تظهر أيضاً نتائج تحليل الانحدار في الجدول (٦) أن المخاطر التشغيلية تؤثر بشكل سلبي ودال معنوياً في الأداء المالي للمصارف التجارية المدروسة، حيث بلغت قيمة B غير المعيارية -1.281 وبدلالة قيم t المحسوبة (-3.332)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥. الأمر الذي يسمح لنا بتأكيد صحة الفرضية الأساسية الأولى: تؤثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي بشكل سلبي مباشر ذي دلالة معنوية في الأداء المالي.

الجدول رقم (٦): Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.888	1.650		.538	.592
	ORP	-1.281	.000	-.544	-3.332	.001

a. Dependent Variable: ROE

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

انطلاقاً مما سبق يمكننا توقع الأداء المالي للمصارف التجارية المدروسة وفق المعادلة الخطية الآتية:

$$ROE = 0.888 - 1.281 ORP$$

- النموذج الثاني: يختبر هذا النموذج أثر المخاطر التشغيلية في حجم المصارف التجارية المدرجة

في سوق دمشق للأوراق المالية حيث بينت مخرجات برنامج SPSS النتائج الآتية:

الجدول رقم (٧): Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	-0.784 ^a	.٦١٥	.٥٨4	.13965201

a. Predictors: (Constant), ORP

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

تشير النتائج المدونة في الجدول اعلاه إلى أن معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط تساوي ٠.٧٨٤، أما معامل التحديد (R^2) فكانت قيمته ٠.٦١٥، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (R^2_{adj}) الذي يأخذ بالحسبان عدد المتغيرات المدروسة ٠.٥٨٤ وهذا يعني أن ٥٨.٤% من تغير حجم المصارف المدروسة (S) يعود إلى تأثير المخاطر التشغيلية، كما تبين نتائج تحليل التباين (ANOVA) في الجدول (8) أن قيمة F تساوي 5.835 عند درجة معنوية مرتفعة جداً ($P=0.000$)، وهذا يعني قوة تفسيرية عالية لنموذج تحليل الانحدار.

الجدول رقم (٨): ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	.569	١	.114	5.835	.000 ^a
	Residual	1.287	١٣٠	.020		
	Total	1.856	١٣١			

a. Predictors: (Constant), ORP. b. Dependent Variable: S

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث تظهر أيضاً نتائج تحليل الانحدار في الجدول (٩) أن المخاطر التشغيلية تؤثر بشكل سلبي ودال معنوياً في حجم المصارف التجارية المدروسة، حيث بلغت قيمة B غير المعيارية -0.255 وبدلالة قيم t المحسوبة (-1.494)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥. هذا يسمح لنا بتأكيد صحة الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر المخاطر التشغيلية في حجم المصارف التجارية المدروسة بشكل سلبي ذي دلالة معنوية في حجم المصارف التجارية المدروسة.

الجدول رقم (٩): Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	-.020	.472		-.042	.967
	ORP	-1.644	.000		-1.494	.014

a. Dependent Variable: S

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث انطلاقاً مما سبق يمكننا توقع الأداء المالي للمصارف التجارية المدروسة وفق المعادلة الخطية الآتية:

$$S = -0.020 - 1.644 \text{ ORP}$$

- النموذج الثالث: يختبر هذا النموذج أثر المخاطر التشغيلية وحجم المصارف معاً في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حيث بينت مخرجات برنامج SPSS المدونة في الجدول (١٠) أن معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل والوسيط، والمتغير التابع من جهة أخرى يساوي ٠.٧٤٨، أما معامل التحديد (R^2) فكانت قيمته ٠.٥٥٩، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (R^2_{adj}) الذي يأخذ بالحسبان عدد المتغيرات المدروسة ٠.٥٣٢ وهذا يعني أن ٥٣.٢% من تغير الأداء المالي للمصارف التجارية المدروسة تفسره المخاطر التشغيلية وحجم المصارف.

الجدول رقم (١٠): Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.٧٤٨	.٥٥٩	.٥٣٢	.١٨٤٥٧٣٤٩

a. Predictors: (Constant), ORP, S

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

كما تبين نتائج تحليل التباين (ANOVA) في الجدول (11) أن قيمة F تساوي ٧.٠٥٩ عند درجة معنوية مرتفعة جداً ($P=0.000$)، وهذا يعني قوة تفسيرية عالية لنموذج تحليل الانحدار المتعدد.

الجدول رقم (١١): ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	9.802	٢	1.634	7.059	.000 ^a
	Residual	15.042	١٢٩	.231		
	Total	24.844	١٣١			

a. Predictors: (Constant), ORP, S. b. Dependent Variable: ROE

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

تظهر أيضاً نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (١٢) أن المخاطر التشغيلية تؤثر بشكل سلبي ودال معنوياً في الأداء المالي للمصارف التجارية المدروسة، حيث بلغت قيمة B غير المعيارية -1.162 وبدلالة قيم t المحسوبة (t=-3.015)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥.

الجدول رقم (١١): Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.902	1.626		.555	.581
ORP	-1.162	.000	-.493	-3.015	.004
S	.727	.424	.199	1.714	.041

a. Dependent Variable: ROE

نجد أيضاً أن حجم المصارف تؤثر بشكل إيجابي ودال معنوياً في الأداء المالي للمصارف التجارية المدروسة، حيث بلغت قيمة B غير المعيارية ٠.٧٢٧ وبدلالة قيم t المحسوبة (t=1.714)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥. انطلاقاً مما سبق، يمكننا توقع الأداء المالي للمصارف عينة البحث وفق المعادلة الخطية الآتية:

$$ROE = 0.902 - 1.162ORP + 0.727S$$

ستنتج مما سبق أن المخاطر التشغيلية (ORP) يؤثر في الأداء المالي للشركات المدروسة-وفق النموذج الأول-بشكل سلبي مباشر ودال معنوياً (B=-1.281)، كما تؤثر حسب النموذج الثاني في حجم المصارف المدروسة بشكل دال معنوياً (B=-0.255)، إلا أن أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف المدروسة انخفض في النموذج الأخير بوجود حجم المصارف رغم أن تأثيرها بقي معنوياً (B=-1.162)، الأمر الذي يسمح لنا بتأكيد صحة الفرضية الفرعية الثانية: يؤثر حجم المصرف بشكل إيجابي ذي دلالة معنوية في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. كما أن انخفاض قيمة تأثير المخاطر التشغيلية (ORP) في الأداء المالي عندما أدخلنا حجم المصارف كمتغير وسيط يمكننا حسب (Baron and Kenny, 1986) من تأكيد صحة الفرضية الرئيسية الثانية: يؤدي حجم المصرف دور المتغير الوسيط في علاقة أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- نتائج البحث:

١- وجود أثر جوهري سالب للمخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المخاطر التشغيلية تؤدي إلى انخفاض في الأداء المالي بمقدار 1.281- والعكس صحيح. يُعزى هذا الأثر إلى أن الخسائر التشغيلية الناجمة عن الاحتيال أو المخاطر النظامية أو الأزمات الاقتصادية تقلص هامش الربحية وتستنرف رأس المال، مما ينعكس سلباً على نتائج أعمال المصرف. وفي السياق السوري، تكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة نظراً للظروف الاستثنائية التي مر بها القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة (٢٠١٣-٢٠٢٤)، حيث أدت العقوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار إلى تفاقم حساسية الأداء المالي تجاه أي خلل تشغيلي.

٢- وجود أثر جوهري سالب للمخاطر التشغيلية على حجم المصارف التجارية، حيث أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المخاطر التشغيلية تؤدي إلى انخفاض في حجم المصارف بمقدار 0.225- والعكس صحيح. يفسر ذلك بأن تكرار وقوع أحداث المخاطر التشغيلية (كالأخطاء التشغيلية والاحتيال وقشل الأنظمة) يُضعف ثقة المودعين والمتعاملين، مما يحفز سحب الودائع ويُقلص قدرة المصرف على جذب موارد جديدة، كما يدفع الإدارة إلى تقليص الأنشطة وتجميد خطط التوسع. وفي ظل شح الموارد وضعف الثقة بالجهاز المصرفي السوري نتيجة العقوبات،

فإن أي حدث تشغيلي سلبي يفاقم حالة عدم الثقة ويدفع المودعين إلى تحويل ودائعهم إلى خارج القطاع المصرفي، مما ينكمش حجم المصرف بشكل أسرع مما قد يحدث في ظروف طبيعية.

٣- وجود أثر جوهري موجب لحجم المصارف التجارية في الأداء المالي، حيث أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في حجم المصرف تؤدي إلى زيادة في الأداء المالي بمقدار ٠.٠٧٢٧. يُعزى ذلك إلى أن المصارف الأكبر حجماً أكثر فعالية في تحقيق الأرباح بفضل تنوع خدماتها المصرفية، كما أن الحجم الكبير يعزز الثقة والمصدقية لدى المودعين والمستثمرين، مما يسهل حصول المصرف على موارد مالية بأسعار أقل ويوسع فرصه في الحصول على مشاريع وشراكات استراتيجية. ومع بدء رفع العقوبات تدريجياً وعودة العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية، تبرز أهمية الحجم الكبير في اغتنام فرص إعادة الإعمار المتوقعة وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية التي بدأت بالتدفق، وهي العوامل التي تفسر العلاقة الطردية القوية (٠.٨٦٩) بين الحجم والعائد على حقوق الملكية.

٤- أكدت نتائج البحث الدور الوسيط لحجم المصرف في علاقة أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي، حيث انخفضت قيمة تأثير المخاطر التشغيلية على الأداء المالي من ١.٢٨١- في النموذج الأول إلى ١.١٦٢- في النموذج الثالث بعد إدخال حجم المصرف كمتغير وسيط، مما يشير إلى وساطة جزئية. يفسر ذلك بأن المخاطر التشغيلية لا تؤثر فقط بشكل مباشر في الأداء المالي من خلال الخسائر المالية الفورية، بل تؤثر أيضاً بشكل غير مباشر عبر تقليص حجم المصرف؛ فالخسائر التشغيلية المتكررة تؤدي إلى تآكل ثقة المودعين والمستثمرين، مما يحفز سحب الودائع ويحد من قدرة المصرف على جذب موارد جديدة، وبالتالي ينكمش حجم المصرف، وهذا الانكماش الحتمي بدوره يحرم المصرف من وفورات الحجم والمزايا التنافسية المرتبطة بالحجم الكبير. وفي المرحلة الانتقالية الحالية التي تشهدها سورية، يصبح هذا الدور الوسيط أكثر أهمية، فالمصارف الكبيرة التي استطاعت الحفاظ على حجمها خلال سنوات الأزمة ستكون الأكثر قدرة على استيعاب الصدمات التشغيلية المرتبطة بمرحلة الانتقال (كتحديث الأنظمة والتكيف مع البيئة التنظيمية الجديدة)، والأكثر قدرة على تحويل هذه التحديات إلى فرص للنمو المستدام، مما يعزز أداءها المالي في المستقبل.

٥- التوصيات:

١- ضرورة تطوير استراتيجيات قياس وإدارة المخاطر التشغيلية وفقاً لحجم المصرف بالاستناد إلى منهجيات بازل (المؤشر الأساسي للمصارف الصغيرة، والأسلوب الموحد للمتوسطة، والقياس المتقدم للكبيرة)، لتحقيق التوازن بين دقة القياس وكلفة التطبيق، وتعزيز قدرتها على تحقيق عوائد معدلة حسب المخاطرة.

٢- قيام السلطة الرقابية بإلزام المصارف برفع تقارير دورية للإدارة العليا حول المخاطر التشغيلية تتضمن تحليلاً للخسائر ومصادرها وتأثيراتها على حجم المصرف وأدائه المالي، مع توحيد هذه التقارير لتمكين المقارنات واتخاذ إجراءات استباقية قبل تفاقم الخسائر.

٣- تكييف متطلبات كفاية رأس المال للمخاطر التشغيلية مع حجم المصرف بحيث تخصص المصارف الكبيرة رأس مال إضافي للتحوط من تعقيد بيئتها التشغيلية، بينما تركز الصغيرة على بناء ثقافة واعية بالمخاطر، مما يحافظ على الحجم كأصل استراتيجي لاستيعاب الصدمات

- ٤- تعزيز شفافية الإفصاح في البيانات المالية عن مؤشرات المخاطر التشغيلية وربطها بحجم المصرف (كنسبة المصاريف التشغيلية إلى الأصول وقيمة الخسائر)، لتمكين المساهمين والجهات الرقابية من تقييم قدرة المصرف على إدارة المخاطر وفهم تأثيرها في أدائه المالي.
- ٥- استثمار حجم المصرف كأداة استراتيجية لتعزيز المرونة في مواجهة المخاطر التشغيلية عبر تنوع الدخل وتحقيق وفورات الحجم، وتطوير البنية التقنية والبشرية، وبناء سمعة قوية تعزز ثقة المودعين وتحد من الآثار السلبية للمخاطر على الربحية.
- ٦- تفعيل دور الحوكمة الرشيدة عبر تشكيل لجان متخصصة لإدارة المخاطر تضم أعضاء ذوي خبرة لمراقبة المؤشرات وتحليل تأثيراتها على حجم المصرف وأدائه، ورفع تقارير دورية للمجلس بتوصيات عملية للتعامل مع المخاطر المستجدة في الظروف الاقتصادية الاستثنائية.

المراجع:

• المراجع العربية:

١. أحمد، خالد محمد عثمان. ٢٠١٨، إطار مقترح لقياس وتقييم مسببات المخاطر التشغيلية وفقاً لمتطلبات بازل دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد ٢، المجلد ٢، مصر، ٣٤٤-٣٦٥.
٢. الخطيب، محمد محمود. ٢٠١٠، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٤٥.
٣. الخطيب، محمد محمود. ٢٠١٠، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٤٥.
٤. الخلايلة، محمود عبد الحليم. ٢٠٠٧، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية. دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، ٤٥.
٥. دادن، عبد الغني؛ كمامي، محمد. ٢٠٠٥، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، ٤٧٨.
٦. ساسي، إلياس؛ قريشي، يوسف. ٢٠٠٦، التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس وتطبيقات. دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٤٠.
٧. سعد، بهاء الدين؛ ابراهيم، شيماء مهدي. 2021، المخاطر التشغيلية في إطار مقررات لجنة بازل وعلاقتها بهامش الربح التشغيلي. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد ٣، المجلد ٢٢، مصر، ٢١٦.
٨. الشمري، صادق راشد. ٢٠١٦، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٣١٣.
٩. ضاهر، حنان؛ فلاح، فاطمة. ٢٠١٧، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد ١، المجلد ٣٩، سورية، ٣٩٥-٣٧٥.
١٠. طارق عبد العال، حماد. ٢٠٠٣، إدارة المخاطر. الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٢.

١١. علي، محمود فهد. ٢٠٠٩، أثر الرافعة المالية في تكلفة التمويل ومعدل العائد على حقوق الملكية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد ٢١، المجلد ٤٥، كربلاء، العراق، ٢٣٨-٢٦٠.
١٢. قريشي، محمد الجموعي. ٢٠٠٤، تقييم أداء المؤسسات المصرفية. مجلة الباحث، العدد ٣، المجلد ٩٠، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٨٨-٣٠١.
١٣. قندوز، عبد الكريم. ٢٠٢٠، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها. صندوق النقد العربي، العدد ٥، المجلد ٢٨٨، ١٣٤-٣٠١.
١٤. محجوب علي؛ وسنوسي، علي. ٢٠٢٠، قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية باستخدام تقنية مؤشر Z-Score لقياس الاستقرار المالي بالتطبيق على مصرف السلام في الجزائر. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة المسيلة، العدد ٦، المجلد ٣، الجزائر، ٤٠٣-٤٢٣.
١٥. مقاوم، يمينة؛ وبوخشية، حياة. ٢٠٢٠، دور المخاطر التشغيلية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، الجزائر.
١٦. موسى، شقيري نوري؛ صافي، وليد احمد. ٢٠٠٩، قياس كفاءة سوق عمان المالي من خلال تأثير حجم الشركة في العائد والمخاطر. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ١٩، المجلد ٤، مصر، ٧٥.
١٧. نورة، حميدي. ٢٠٢٣، أثر ملكية وحجم المصرف على إدارة المخاطر التشغيلية (دراسة مقارنة في عينة من المصارف العراقية والأردنية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)). رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق.
١٨. هندي، منير إبراهيم. ٢٠٠٠، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر). دار المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، ٧١.
١٩. الشيخ، رولا. ٢٠٢٥، قياس أثر المخاطر التشغيلية على عوائد الأسهم (دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد ١، المجلد ٤١، سورية، ٢٧٩-٢٩٦.
٢٠. الكلش، علي. ٢٠٢٥، إدارة المخاطر في القطاع المصرفي: دراسة شاملة للمخاطر المالية وغير المالية وأثرها على الاستقرار. مجلة الريادة للمال والأعمال، العدد ٤، المجلد ٦، العراق، ٩١-٩٩.
- المراجع الأجنبية:

1. ATHANASOGLU, P. P., BRISSIMIS, S. N., & DELIS, M. D., 2008, *Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability*. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Vol. 18, NO. 2, 132.
2. BARON, R. M.; KENNY, D. A., 1986, *The Moderator-Mediator Variable Distinction in Social Psychological Research: Conceptual, Strategic, and Statistical Considerations*. Journal of Personality and Social Psychology, Vol.6, No.51, 1173-1182.
3. BASEL COMMITTEE ON BANKING SUPERVISION, 2017, *Operational risk standardized approach – Executive Summary, Bank for*

International Settlements. A Revised Framework-Comprehensive Version, Bank for International Settlement.

4. BRAGG, S. M., 2007, *Business Ratios and Formulas a Comprehensive Guide*. John Wiley & Sons, Inc., 2 ed., Canada, 280-288.
5. CHEGRI, S.; BAKKOUCHI, M., 2022, *Impact of Operational Risk on corporate financial performance: a literature review*. *Revue International du Chercheur*, Morocco, Vol. 3, No. 2, 777-796.
6. DURBIN, J.; WATSON, G., S., 1950, *Testing for serial correlation in least squares regression*. *Biometrika*, United Kingdom, Vol. 37, No. 3, 409-428.
7. FADUN, O., S.; OYE, D., 2020, *Impacts of Operational Risk Management on Financial Performance: A Case of Commercial Banks in Nigeria*. *International Journal of Finance & Banking Studies*, Vol. 9, No.1, 1٧٥-٥٩ .
8. FALIH, F., S.; KASIM, R.; YASEEN, M., H., 2022, *The Effect of Operational Risk Management (ORM) on The Financial Performance (FP) Of Iraqi Commercial Banks*. *Journal of Positive School Psychology*, India, Vol. 6, No. 3, 6493-6504.
9. Gujarati, D. N.; Porter, D. C., 2009, *Basic Econometrics, 5th ed.*, New York: McGraw-Hill Irwin, 225-230.
10. HAKIMI, A.; BOUKAIBA, S., 2020, *On the Relationship between Operational Risk and Tunisian Banks Performance: Does the Interaction between the Other Risks Matter?*. *Business and Economics Research Journal*, Turkey, Vol. 11, No. 1, 107-118.
11. HAYES, A. F., 2009, *Beyond Baron and Kenny: Statistical mediation analysis in the new millennium*, *Communication Monographs*, Vol.76, No.4, 408-420.
12. HTAY, S., N.; SALMAN, S., A., 2013, *Quantitative Analysis on the Correlation between Risks Empirical Evidence from Banks in United Kingdom*. *Journal of Business and Management*, United Kingdom, Vol. 9, No. 5, 55-65.
13. LEDERMANN, T., RUDAZ, M., ; FRITZ, M. S., 2025, *On partial versus full mediation and the importance of effect sizes*, *Advances in Methods and Practices in Psychological Science*, Vol. 8, No. 1, 1-18.
14. MA, X., MACKINNON, D. P., MATHEW, T., AGAN, B., LUTA, G., ; BEBU, I. 2025, *Generalized inference for mediation analysis: One-mediator and two-mediator models*, *Mathematics*, Vol. 13, No. 3, 396.
15. MACKINNON, D. P., 2008, *Introduction to statistical mediation analysis*, New York: Lawrence Erlbaum Associates.
16. MARCINKOWSKA, M., 2001, *Capital in Banks - Profit and Risk Perspective*, *European Accounting Association Congress*, Athens, 1-25.
17. MURIITHI, J. G., & WAWERU, K. M., 2017, *Operational risk, bank size and the financial performance of commercial banks in Kenya*, *International Journal of Finance & Banking Studies*, Vol. 6, No. 3, 39-50.
18. OFORI, B. S., PADI, A.,; MUSAH, A., 2025, *Corporate governance effectiveness, operational risk and financial performance of banks: The role of firm size*, *ECONOMICS*, Vol. 13, No. 2, 71-93.
19. OKEKE, M., N.; AGANOKE, C., U.; ONUORAH, A., N., 2018, *Operational Risk Management and Organizational Performance of banks in Edo State*. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, Malaysia, Vol. 7, No. 4, 20-103.

20. SANTIKA, E.; FAKHRUGHOZY, M.; NUR, W.; LESTARI, H., 2022, *Effect of Operational Risk on Financial Performance in Banking Industry IDX*. Journal Economic, Indonesia, Vol. 27, No. 1, 123-137.
21. Velnampy .T , Nimalathan P., 2010, *firm size on profitability: a comparative study of bank of ceyleon and commercial bank of ceyleon ltd in srilanka* ,Global journal of management and business research, Vol .10, NO. 2, 89.
22. WICAKSONO, A., 2017, *The effect of firm performance leverage, firm size, and firm growth on agency cost of trading company in Indonesia. Malaysia, and Thailand, Research Period of 2009-2013*, Indonesia, Vol. 8, No. 1, 389.